المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

# "دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

# إمكانات طرح وقبول خطاب تنويري حول المرأة فى مواجهة خطاب متطرف

**الدكتورة/ تربة بوباي عمّار**

أستاذة محاضرة بجامعة نواكشوط

مديرة مديرية بوزارة الثقافة والصناعة التقليدية الموريتانية

**الجمهورية الإسلامية الموريتانية**

المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية

"دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير"

القاهرة: 13 - 14 ديسمبر 2016

ورقة بحثية

# إمكانات طرح وقبول خطاب تنويري حول المرأة فى مواجهة خطاب متطرف


**الدكتورة/ تربة بوباي عمار**

**أستاذة محاضرة بجامعة نواكشوط**

**مديرة مديرية بوزارة الثقافة والصناعة التقليدية الموريتانية**

**الجمهورية الإسلامية الموريتانية**

## المحتويات


المقدمة ..... 3

الفصل الأول: دور الفقه المستنير في التصدي لذهنية ظلم المرأة ..... 5

المبحث الأول: ضرورة طرح خطاب مستنير في مواجهة الفكر المتطرف والإرهاب ..... 6

المبحث الثاني: دور الحركة النسوية في طرح خطاب مشروعها النهضوي ..... 10

الفصل الثاني: دور المؤسسة الدينية والجامعية في النهوض بمشروع المرأة العربية ..... 15

المبحث الأول: المؤسسة الدينية والتعليمية ..... 15

المطلب الأول: المسجد ..... 15

المطلب الثاني:الجامعات ..... 16

المبحث الثاني: الإعلام والثقافة ..... 16

المطلب الأول: وسائل الإعلام ..... 16

المطلب الثاني: النخب الثقافية ..... 17

المطلب الثالث:المجتمع المدني ..... 17

الخاتمة ..... 19

النتائج ..... 19

التوصيات ..... 21

قائمة المصادر والمراجع ..... 22

## مقدمـــــة

إن الحديث عن ضرورة خلق خطاب مستنير ينتشل المرأة من أدران ثنائية: التخلف والعنف اللذان كان الأخير منهما نتيجة لاستفحال خطر الأول الذي هو تخلف المرأة وإبعادها عن إنتاج المعرفة،خاصة في جانبها الديني الذي اتخذته غالبية أهل الفقه والتدوين في غياب العنصر "النسوي", متونا مطوعة لإخضاع المرأة واستسلامها لسطوة الرجل، مما شكل عنفا دينيا يمكن تقسيمه إلى إرهاب معنوي، وإرهاب مادي، فالأول هو الغالب والمسيطر، والثاني جاء نتيجة لتراكم وقوة سيطرة الأول.

وبناء عليه فإن البحث والتنقيب العلمي في هذا الجانب لابد لهما من إطلالة استقصائية وواعية لتاريخنا الديني، إذ لا يمكن أن يتم الحديث حولهما بطريقة منفصلة عن السياق التاريخي العام لرحلة المرأة مع الحرمان، تلك الرحلة التي تأسست لبنتها منذ فترة مبكرة من تاريخنا الإسلامي حين بنى الفقهاء في مرحلة مبكرة من التدوين رؤيتهم العلمية واجتهاداتهم على واقع المرأة في فترتها تلك، مع إغفال تام لفتح باب البحث عن سبب ضعفها وقصورها معتبرين ما تعانيه من اختلال شيء فطرها الله عليه متجاهلين واقعها الذي اكتسبت منه قصورها المعرفي .

إن غياب العنصر "النسوي" عن المشهد الثقافي بسبب الفتنة الكبرى والتحول الذي عرفه المجتمع العربي الإسلامي في ثلاثينيات القرن الهجري الأول، وبروز عائشة كقائدة سياسية صاحبة مشروع سياسي لم يرق للبعض من النافذين حينها، كلها أشياء أسهمت في التعجيل بعملية وأد مشروع تحرر المرأة الذي ظهرت معالمه في صدر الإسلام الأول حينما برزت النساء في طليعة الدعوة المحمدية مبايعات ومهاجرات ومجاهدات ومشاركات في المشهد السياسي، فما كان من المجتمع العربي الإسلامي الرسمي-الذي عرف نقلة نوعية كانت مفصلية -إلا أن أجهز على نبتة تحرر المرأة في عملية إحيائية للعهد الجاهلي في جانبه المتعلق بالمرأة على الأقل.

وراجت عملية لي أعناق النصوص وبترها من سياقها المقاصدي، "ولقد اجتهد أصحاب هذا " الفكر" حتى أجهدوا الحقيقة الإسلامية فلووا عنق بعض المأثورات المروية، وجردوها من ملابساتها، حتى انتزعوها من "الخصوص" إلى "العموم" ومن "النسبية" إلى "الشمول المؤبد" فبشروا بأن المرأة - كل امرأة بصرف النظر عن عقلها وعملها- ناقصة عقل ودين، ولن يفلح رأي قوم منحوها في مجتمعهم ولاية من الولايات"[1].

وانطلاقا من هذه القواعد تبنت مجموعات إرهابية معاصرة رؤيتهم المتطرفة تجاه المرأة لكي تظل حبيسة الحريم.

وسنناقش تلك القضايا في متن هذا البحث، علّه يقودنا نقاشها إلى طرح سؤال عن مدى إسهام مشروع النهضة التنويري في إزاحة الفكر الرجعي الظلامي تجاه المرأة؟!.

وكيف استمد الفكر التكفيري مرجعيته الإرهابية المتطرفة في الفترة المعاصرة تجاه المرأة من التراكم الكمي للفقه المسيطر في أمهات الكتب التي لم تشهد مراجعة ولا تنقية منذ العصر الوسيط، وسطوع نجم ظاهرتي الجواري والمغنيات في قصور الخلافة الإسلامية أثناء تبعية الفقهاء للقصر ؟!.

ولعل التنقيب أيضاً في الذاكرة الفقهية يهدينا إلى كشف أسباب وآليات حرمان المرأة من المساواة مع الرجل في التكريم وحمل الأمانة الذي هو تشريف لها من الخالق في القرآن الكريم.

وتأتي محاولتنا هذه التي نسعى من خلالها أن نضيف - ولو قليلاً- توضيحات حول سبب هيمنة التراث الفقهي على المشهد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات العربية، خاصة في فترة يشهد فيها وطننا العربي تنامي الظاهرة الدينية الشعبية التي تعيد إنتاج فترة ضعف الأمة فكريا وثقافيا بدون وعي وتعمق، حيث تبنت ذلك الإنتاج مجموعات عريضة داخل وطننا العربي وحمته مؤسسات دينية وحكومات وأحزاب سياسية وهيئات مدنية، مما جعلنا نعيش قطيعة منهجية مع عهد الرسالة الأول، فترة التأسيس النبوي.

# الفصل الأول

## دور الفقه المستنير في التصدي لذهنية ظلم المرأة

### تمهيد

إن محاربة ظاهرتي الإرهاب والتطرف العنيف المنتشرتين في عالمنا العربي خاصة في وجه تقدم ومشاركة المرأة العربية في مجال حركية الإصلاح والتنمية، لن يتأتى لنا التصدى لهما بشكل قوي وصارم إلا إذا واجهنا الخطاب الظلامي بالحقائق العلمية والحوار البناء، الذي يستمد قوته من خلفيتنا الدينية والحضارية[1].

لقد اهتم غالبية أصحاب الفقه المستنير بتطوير الفهم العربي للدين لكي يواكب المعطيات العصرية، وقد حمّلوا الثقافة الإسلامية والمجتمعات العربية القصور في فهم صيرورة الزمن الديني للمجتمع العربي، في محاولة جادة منهم لضرورة فهم التاريخ، ويتساءل الفقيه المستنير محمد شحرور قائلا:" ألا يحق لنا أن نسأل: هل ما نسمعه في الإذاعات، ونراه على الشاشات ونقرؤه في الكتب والصحف والخطابات، هو الإسلام في كينونته الذاتية. أم هو الإسلام التاريخي، الذي ساهمت في تكوينه فترات زمانية سابقة، فانطبع بطابعها الاجتماعي تارة والسياسي تارة والمذهبي تارات أخرى"[2].

لقد أسس الفقه المستنير رؤيته التنويرية على المنهج الديني المعتدل والمتسامح، منطلقاً من منهج التجديد كضرورة تفرضها سنة الكون ويتطلبها واقع المجتمعات البشرية، متمثلاً سنة التدرج في ذلك الواقع، تلك السنة التي تقتضي مبدأ المساواة إذا توافرت أسبابها، فهذا أحد رواد مشروع تحرير المرأة يقول:"لقد حكم الإسلام في آيات القرآن بتمييز الرجل عن المرأة في مواضع صريحة، وليس هذا بمانع أن يقبل بمبدأ المساواة الاجتماعية بينهما عند توافر أسبابها بتطور الزمن مادام يرمي في جوهره إلى العدالة التامة وروح الحق الأعلى، وهو الدين الذي يدين بسنة التدريج في تشريع أحكامه حسب الطوق"[3].

لقد واجه المجتمع العربي التقليدي تلك الدعاوي والصيحات التنويرية برفض وتكفير كانت له نتائج ارتدادية انغمست فيها بعض الاتجاهات التي أنجبت فيما بعد ما صار يعرف بحركات التطرف والإرهاب.

لقد احتدم الصراع بين الطرفين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وبما أن الصراع وقتئذ كان حول بعض القضايا الجزئية في حق المرأة مثل التعلّم وحق العمل والخروج من سجن الحريم،فإنها قد قوبلت برفض شديد من طرف المجتمعات العربية المنهكة بالتخلف والتبعية والفقر، وقد تطورت المطالب لتصل إلى الممارسة السياسية

والثقافية والاجتماعية و...، وبما أن ردة الفعل من الدوائر التقليديّة كانت قوية فإن الاحتجاج من طرف ضحايا الظلم قد ظل في تزايد مع انتشار التّعلم في صفوف النساء خاصة وتطور مستوى الوعي بينهن.

فكيف إذا استطاع الفقه المستنير عبر رحلته النضالية التي أسسها الجيل الثاني، جيل القرن العشرين في محاولته لطرح مشروع الفقه البديل من أجل وعي وتنمية الشعوب العربية،أن يحقق طموحه الفكري المشروع، ومنهجه العقلاني المتحضر؟!

## المبحث الأول: ضرورة طرح خطاب مستنير في مواجهة الفكر التطرف والإرهاب

قد يحسب لرواد النهضة العربية في القرن التاسع عشر خطواتهم الجبارة التي زحزحت شيئا من قدسية التراث، لكنها في الوقت نفسه كما يرى البعض لم تستطع أن تتجاوز القلاع العلمية الأكاديمية المحدودة، خاصة طلبة الفلسفة وعلم الاجتماع وبعضا من الآداب والتاريخ، ومع هذا فإن معاهد الدراسات الإسلامية مازالت عصية على حركة الفقه المستنير بسبب تغذيتها بالفقه المسيطر فقه الشروح والحواشي!! (انظر محمد شحرور، نحو أصول جديدة لفقه المرأة).

لقد شهدت الساحة الفكرية في الوطن العربي منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر جدلاً واسعاً بين دعاة التجديد وحراس القديم، لكن التغيير الاجتماعي يبدو بطيئاً إلى درجة الركود أحياناً. حيث انطلقت المحاولات الإصلاحية الجادة من عمق القضايا الاجتماعية للمجتمع العربي، حين برز جيل من المصلحين والمفكرين في تناوله للقضية من جانبها النقدي المنطلق من خلفية الاهتمام بالبعد الحضاري لهذه الأمة، وقد تميزت دعوة التجديد والإصلاح بالدعوة لإحياء العهد النبوي لكي تتجلى صورة الإسلام في طور نقائه بعيدا عن التحجر والرجعية: " ... الأمر الذي يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوي: لنرى الموقف الحق للإسلام الحق وللمسلمين الأولين من المرأة.. وحتى تتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة في صدر الإسلام، وحتى لا يظل عقلنا الإسلامي أسيرا لفكرية العصور المظلمة -عصور الحريم والإقطاع- المحسوبة زورا وبهتانا على الإسلام.."[4].

وانطلاقا من هذا تبنت اتجاهات مهمة من الحركة النسوية مشروع إحياء العهد النبوي كفترة تأسيسية لتحرير المرأة العربية من رق العشيرة والبدائية .. وهنا سنؤجل الحديث عن دور التجربة النسائية في تحريرها للمبحث الموالي، ونكتفي مع هؤلاء الكوكبة التي ذكّرنا في هامش الإحالة السابقة بعناوين أعمالهم الفقهية والفكرية علها تسهم في خلق خطاب ينتشل الواقع العربي من خطر التطرف والإرهاب، ولن يتم لنا ذلك إلا إذا ضاعفنا الجهود لكي تنتشر هذه الكتب ونخفف من محاصرتها حتى يعم نفعها الإصلاحي، فقد اهتم هؤلاء الفقهاء والمفكرون خلال نضالهم للنهوض بالمرأة

العربية من أدران التخلف عن طريق منهجهم الداعي لعدم التمسك الأبدي بالنصوص الفقهية الأولية، لأن تلك النصوص هي اجتهاد أولي كان في فترته، ونحن اليوم بحاجة لقراءة تواكب إشكالاتنا ومنطلقاتنا المعرفية. حيث يقول محمد شحرور:"فإذا رأينا أن الفقه الإسلامي الذي بين أيدينا يمثل القراءة الأولى والفهم التطبيقي الأول (التشخيص الأول) للنصوص والأحكام السماوية، فلا يبقى لنا سوى أن نقوم بالقراءة الثانية، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين، في ضوء إشكالياتنا ونظمنا المعرفية المعاصرة. وإذا فعلنا ذلك، لا نكون قد خرجنا على الأصول التي أرساها الفقهاء أنفسهم حين قالوا:"العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" ولا نطالبهم بأكثر من الالتزام بما قالوا"[5]

فإشكالية تاريخية النص الفقهي هي أكبر ما يؤرق مستنيري اليوم:" وذلك لأنّ العقل الفقهي لا يزال يُعالج قضايا الإنسان والدولة والمجتمع من خلال النسق المنهجي الذي وضعه فقهاء القرن الثاني الهجري ومن تلاهم. لقد أصبح الفقه مهيمناً على كل مناحي الحياة الفردية والجماعية؛ فهو حاضر في المأكل والمشرب والملبس والجنس والفن والموت والحياة، ولعل ما نشاهده اليوم في القنوات الفضائية من برامج تُفتي في كل صغيرة وكبيرة دليل على استمرار تلك النّهنية الفقهيّة في ثقافتنا التي أصبحت قائمة على ثنائية الحلال والحرام"[6].

هذه الدعوة التي ارتكز عليها منهج الفقه المستنير، والتي ظلت تراهن على ضرورة الفصل بين الدين والموروث الشعبي الذي امتزج بعضهما ببعض أثناء رحلة الخلط التي دامت قرونا عديدة خاصة في الفقه المتعلق بالمرأة من جهة، وكذلك ضرورة عدم التمسك بتأويل قرون تختلف في سياقها الاجتماعي عن عصرناقد لا تحقق هدفها المطلوب بسبب قوة الموروث وطول غياب العلوم العقلية عن ميدان المعارف عند العرب، الشيء الذي أسهم في عزوف النخبة الثقافية والعلمية في تاريخ الخلافة الإسلامية منذ أيام المتوكل الخليفة العباسي (205-247 هـ) عن استعمالها في فهم الدين، منذ أفول حركة المعتزلة "التنويرية"[7].

وحين تم القضاء على المشروعالعقلاني لتلك الحركة التنويرية والعالم العربي يتخبط في حلكة التقليد والاجترار:" لذا فليس غريبا أبدا أن تكون السنة بمفهومها التقليدي والمرجعية الصحابية هي السلاح وهي المجن عند أعداء الفلسفة وعلم الكلام، وأعداء التطور وجميع العلوم الإنسانية الأخرى، يشهرونه في وجه كل من يحاول أن يعمل عقله، وهذا هو بالذات السلاح الذي أشهره الخليفة المتوكل في الانقلاب السني الكبير بوجه المعتزلة وعلماء الكلام والمنطق، حين صاح بهم قائلا: ألا يسعكم ما وسع الصحابة؟."[8]

ما قدمناه من سطوة الفكر الظلامي تجاه حق المرأة العربية، والوقوف في وجه ممارستها لحياتها العلمية والمهنية وحصولها على حقوقها المدنية بدون وصاية من الرجل كلها عقبات يجب تذليلها لكي ننطلق إلى الدعوة الصريحة لتفعيل المشروع الإصلاحي التنويري الذي سيحافظ على كنهنا الحضاري والديني، ويواكب بنا مقتضيات العصر الذي نعيشه اليوم،"من هنا فنحن نرى أن علينا وضع أسس وأصول معاصرة جديدة إذ أردنا إنتاج فقه إسلامي جديد، وأن علينا أن نتذكر دائما ونحن نفعل هذا، أن ما نقوم به هو مجرد قراءة ثانية وليست الأخيرة.."[9].

ها هو المجدد محمد شحرور يدعو لقراءة ثانية للفقه الإسلامي، بينما يرى آخرون تجاوز مرحلة القراءة إلى التفكيك: "في هذا الإطار، يتضح لنا جلياً أن التجديد الفقهي كان مرحلة من مراحل إعادة قراءة التراث الإسلامي، إلا أننا نحتاج اليوم أكثر مما مضى إلى ولوج مرحلة التفكيك الفقهي بلغة دريدا، أي تفكيك الخطابات والنظم الفكرية، وإعادة النظر في تشكلها التاريخي، والوقوف على البؤر الأساسية المطمورة فيها والتي لا تزال تَحبل بإمكانات جديدة."[10].

لقد ظلت المرجعية التربوية للفكر المستنير ترتكز في منهجها الداعي لرفع الظلم عن امرأة اليوم تدعو للحفاظ على المرجعية الدينية وإدراج العلوم العقلية في ذلك المنهج، لكي لا تتم قطيعة بيننا وجذورنا التاريخية:" نحن لا نقول -كما يتوهم البعض- ببتر جذورنا التاريخية، فالغبي فقط هو الذي يقول بهذا، نحن نقول تعالوا نصنع من أنفسنا جذرا جديدا، بدلا من أن نعيش اليوم على جذور تاريخ مات أهله. تعالوا ننظر إلى عالمنا اليوم بعين اليوم دون أن نستعير نظارات الشافعي والمالكي والحنفي الذين لم يخطر لهم وهم يعيشون عصرهم أن يستعيروا نظارات أحد.وقد آن لنا أن ننتقل من الفكر الماضوي إلى الفكر المستقبلي، وهذه إحدى آفات العقل العربي أنه عقل ماضوي لاعقل مستقبلي"[11].

إن المنهج العقلاني الذي يتنهجه الفقه المستنير يواجه إشكالات يصعب تجاوزها أو على الأقل عند الغالبية من المسلمين خاصة "النصانيين" منهم، تتمثل هذه الإشكالات في آيات الإرث والقوامة والشهادة والدرجة والولاية وتعدد الزوجات والطلاق، وقد يرفق البعض بتلك الأمور القضاء والإمامة، وينبغي لنا الاهتمام بالقضايا الكبرى ذات القيمة البارزة بسبب ورودها في القرآن، أما غيرها من القضايا وأنواع الكبت الكثيرة والتي مازلت لدى شرائح كبيرة من المجتمعات العربية مثل سفر المرأة بدون محرم وعدم صلاحيتها لولاية نفسها، واعتبارها قاصرا، تحتاج إلى ولي يتولى أمرها في مختلف أطوارها العمرية، فإما أن يكون أبا أو زوجا أو ابنا، وغير هذا لم نوليه اهتماما في بحثنا هذا نظرا لوهن الحجة وتجاوز العصر لها بإثبات المرأة نفسها قدرتها على تجاوز هذه الحالة التي كانت نتاجا لتجهيلها وحبسها في البيت إضافة لأن هذه الأحكام لم يرد نص بها.

لقد طرح الفكر المستنير قضايا جوهرية وناقش مسائل من صميم الإشكالات التي تعوق تقدم المرأة العربية ومشاركتها في العملية التنموية، لبلدانها وشعوبها برؤية جريئة وجديدة لم ترق لحراس التقليد ومنتجي التطرف والإرهاب الموجه أساسا نحو المرأة.

وانطلاقا من ذلك الطرح الجريء الصارخ في وجه الجمود الذي أنتج خطابا رجعيا ومتطرفا في حق المرأة تأسست دعوة تيارات نسائية عربية معاصرة، فبماذا إذا تميزت دعوة المرأة نفسها، وكيف واجهت "متوكلي" القرن الحادي والعشرين وهي تعتلي منابر كانت الذهنية العربية قد احتجزتها للرجل؟!

وهل استطاعت تأسيس فكر عقلاني قادر على إنتاج خطاب علمي وواعٍ في مواجهة الفكر التكفيري؟!

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي الحديث عن إسهام المرأة العربية المعاصرة في مشروعها التنويري تذكيرا بمجهودها الفكري والأدبي حيث كانت تلك الكتابات الأدبية مثل الشعر والسرد المنتج من طرف النساء العربيات مفعما بالألم والحزن (تمكن العودة لسلسة مقالات كتبتها بعنوان: "ثنائية الألم والأنوثة في تجربة السرد النسوي" توجد إذا تم استخدام محرك البحث)، وكانت قضية الدعوة للتخلص من هيمنة التراث وسلطة المجتمع التقليدي أهم ما ميزت المنهج العلمي لإسهام المرأة العربية المعاصرة في محاولة منها جادة لمحاصرة الفكر الإرهابي من جهة، ومن جهة ثانية إنتاج خطاب مستنير يؤسس لرؤية نضالية ترتكز على تغيير المجتمع العربي نحو أفق تنموي وحضاري ...

لقد دعت مهنا فريال لمجابهة عقلانية لحراس التقليد والعودة للكليات القرآنية (تمكن العودة لكتابها: "إسلام أم ملك يمين" الذي أدرجناه في مراجع هذه الورقة) أما المرنيسي فنكتفي بحديث الكاتب أزراج عمر عنها حين يقول:"..وفي الواقع فإن كتابات المرنيسي تمثل مشروعا فكريا نقديا متميزا ومؤسسا على استراتيجية نقد التراث الفكري والثقافي والسياسي العربي الإسلامي وتداعياته وتأثيراته في حياتنا المعاصرة وهدفه إبراز عناصر التنوير في هذا التراث، وكذلك نقد أنساق التخلف البنيوي في الثقافة العربية الإسلامية بغية تحرير مجتمعاتنا منها وفي المقدمة تحرير المجتمع العربي من البنيات الثقافية، وتداعياتها السياسية التي يعاد إنتاجها في الممارسات المنتجة لمختلف أشكال القهر المادي والرمزي"[12].

يمكن اعتبار الراحلة المرنيسي وكذلك فريال نماذج نسائية قد اتخذت منهجا وسطا بين الإفراط والتفريط في دعوتهما الصريحة لتجديد الخطاب الفقهي ومواجهة التطرف الذي أنتجه تخلف المجتمع العربيوغياب العنصر النسوي من مؤسسة الإنتاج المعرفي، وبتلك المجابهة العقلانية تم تأسيس رؤية علمية أنتجتها الحركة النسوية العربية المعاصرة حين انطلقت من تحت رماد الكبت والتجهيل والتهميش، وذلك ما نستعرضه في عجالة المبحث الموالي.

## المبحث الثاني: دور الحركة النسوية في طرح خطاب مشروعها النهضوي

وقد نكتفي في مبحثنا هذا بذكر نماذج فقط مقدمين بعضا من طرحهن، ونكتفي بتلك النسوة اللواتي كان مشغلهن فقهيا نظرا للارتباط الوثيق بين مجتمعنا العربي والعلوم الدينية ومقدرتها على توجيهها، أما أخريات توجهن ببحوثهن نحو اتجاهات لا تلامس الواقع العربي فقد أجلنا الحديث عنهن إلى مقامات أخرى، ومن النماذج التي سنعتمد في هذه الورقة: مهنا فريال التي كتبت كتابها:" إسلام أملك يمين" وكذلك كتابها:"لا ديمقراطية في الشورى" و فاطمة المرنيسي(ت2015) التي تعتبر من أكبر الباحثات العربيات المشتغلات على التراث العربي الإسلامي وعلاقته بالفقه، وقد ألفت عدة كتب في هذا المجال منها على سبيل المثال:"سلطانات منسيات" و"نساء الحريم" وغير هذا،وكذلك منى أبو فضل التي قدمت عدة مباحث في قضية المرأة، وكذلك جمانة طه في بحثها:" المرأة العربية في منظور الدين والواقع، دراسة مقارنة".

لقد انقسمت الحركة "النسوية" في الوطن العربي إلى عدة تيارات نلتزم منها في بحثنا هذا بتلك التي رجعت لمنهج الدين الإسلامي تستقي منه نضالها الحضاري والملم بضرورة الحفاظ على الهوية الدينية لغالبية المجتمع العربي، ولكن وللأمانة التاريخية،فإن ريادة العمل النضالي للمرأة العربية التي نعني في بحثنا هذا جاءت نتيجة مباشرة من جيل الرواد الأول الذين ذكرناهم آنفا:" منذ تلك اللحظة التاريخية أخذ مسار الحركة النسائية في التشكل وبدأ بتكوين لجنة الوفد المركزية للسيدات، ثم جمعية نهضة السيدات، ثم اللجنة السعدية للسيدات، حتى 16 آذار/ مارس 1923, عندما قررت هدى شعراوي ورفيقاتها تكوين تنظيم نسائي يقوم على أنقاض لجنة الوفد المركزية سمي الاتحاد النسائي المصري، أولى برنامجه أهمية للطابع السياسي الوطني أكثر من المطالب الاجتماعية النسويةاستمر كفاح المرأة ليس في مصر فقط بل في غيرها من الأقطار العربية مرتبطاً، بحكم الظروف السياسية، بالنضال الوطني بالدرجة الأولى. فدور المرأة الجزائرية في حرب التحرير، وانضمامها إلى صفوف الفصائل الفدائية من أجل الدفاع عن حرية الوطن والذود عنه، يشهد بقدرتها على مواجهة ومقاومة المستعمر الفرنسي المجهز بالعتاد الحديث والمدعم من قبل الدول الإمبريالية، حتى استطاعت مع رفقائها الرجال إلحاق أكبر هزيمة بهم وتحقيق استقلال الوطن"[13].

لكن هذه الانطلاقة أتبعت بتراجع ميداني حيث ظلت البحوث العلمية، والأطروحات الفكرية المنتجة من طرف المرأة العربية محصنة في قلاعها العلمية، والشعوب العربية تنمو فيها تيارات وأفكار مضادة لتلك المحاولات التجديدية، وقد أرجع بعض الباحثين تلك الانتكاسة إلى هزيمة 67: "تنامى بعد هزيمة يونيو 67 "النكراء" الإحساس بالعار

والخجل. وانجرحت الذات العربية الرجولية انجراحا لم يجد دواءه ناهيك عن شفائه حتى الآن. وتعويضا عن العجز في المواجهة والثأر لجأت الذات الجريحة للهروب إلى الماضي، إلى هويتها الذاتية الأصلية، إلى الرجولة في بقائها المتوهم.."[14].

هكذا وانطلاقا من تلك الظروف السياسية التي عصفت بأوضاع المجتمع العربي منذ ستينيات القرن الماضي حيث شعر المجتمع بالهزيمة والانكسار، وتحطمت معظم الطموحات العربية في الوحدة والعدالة و...، وبرزت تيارات دينية ظلامية تكفر الكل تضاعف سجن المرأة، وتبرر ذلك باسم الدين، "في ظل هذه الأوضاع التابعة والمتخلفة كان لا بد من ظهور إيديولوجيا تفلسف وتبرر هذه الأوضاع. ولما كان العقل العربي ما زال يعيش حالة الازدواجية الثقافية حيث يلعب الدين فيها دوراً بارزاً، فقد أخذ التيار السلفي المحافظ في الصعود والسيطرة خلال العقدين الأخيرين، وأخذ خطابه يوجه جزءاً كبيراً منه إلى المرأة مطالباً بفرض الحجاب عليها، والدعوة إلى عودتها إلى المنزل، والارتداد بتعليمها إلى التعليم الديني، الوقوف ضد أي تعديل في قوانين الأسرة والأحوال الشخصية من شأنه أن يصلح من أمورها ويحقق العدالة والمساواة من طرفيها"[15].

لكن وعلى الرغم من تنامي الظاهرة الدينية الشعبية التي روج لها بعض أئمة المساجد والدعاة والإعلام والبعثات الوعظية والمنابر الفقهية و...، فقد كانت هناك محاولات جادة من طرف بعض النساء الباحثات المشتغلات في الحقل العلمي من أجل إنتاج خطاب ديني معرفي يتصدى لفكر الرجعية والإرهاب،وبمنطق ديني ملتزم بالكليات القرآنية من جهة والإشكالات العصرية من جهة ثانية،فهذه الكاتبة والباحثة الأديبة جمانة طه تستهل كتابها "المرأة العربية في المنظور الديني والواقع" بقولها:"إنَّ التغيير الاجتماعي والتناقض الذي يحكم صلتنا بالدين، حفزاني على البحث عن حقيقة ضائعة بين تشريع وعرف وتأويل وتفسير وتطبيق، وعلى التعرف بموضوعية وحرية ووعي على وضع المرأة في الدين الإسلامي، وعلى طرح أسئلة طرح بعضها أو ما يشابهها مفكرون، شغلتهم قضايا المرأة وإشكال وجودها في الدين والتراث الشعبي والمجتمع القديم والمعاصر"[16].

لقد اهتمت المرأة العربية المعاصرة بتأسيس مشروعها على إحياء امرأة العصر النبوي، كما دعا فكر التجديد والإصلاح،حفاظا على الأصل الشرعي للدين الإسلامي، وكذلك إلى استعمال العقل المستنير بنور الوحي الإلهي في قطيعة مع التقييد بالقراءات والاجتهادات السالفة نظرا لإلحاح الراهن وما تقتضيه الغايات والمقاصد، فهذه الباحثة المغربية وفاء توفيق تقول:"..إن أزمة هذه الأمة وفي ثناياها أزمة المرأة، هي أزمة تربوية وفكرية وسياسية، أو قل هي أزمة منهاج بالأساس. تحتاج إلى تقويم منهاجي يستمد النور من القرآن والسنة ويستفيد من تجربة الإنسانية، في معالجة مشاكل

المجتمع في مختلف مظاهرها، فيعمل العقل المستنير بنور الوحي على فهم المقاصد والغايات والكليات والقواعد، وتنزيلها في الواقع المركب والمتغير"[17].

كان أصحاب الفقه الإصلاحي محقون في دعوتهم للتمسك بصورة امرأة العصر النبوي بصفتها النموذج:" فانطلاقا من صورة المرأة المسلمة في مجتمع صدر الإسلام... وفي إطار ما أقر الإسلام، وقرر للمرأة من حقوق تضمن لها مساواة بالرجل لا تخل بتميزها في الطبع والاختصاص عن الرجال... من هذا المنطلق... وفي هذا الإطار. يجب أن تكون النظرة الإسلامية للمرأة المسلمة، في حاضرنا وفي المستقبل المأمول"[18].

وقد نستشهد بالباحثة مهنا فريال،التي دعت بشكل صريح لإحياء امرأة عهد النبوة نظراً لما لذلك العهد من قيمة في التجربة الحضارية، حين قالت : " لاشك أن إحياء امرأة القرآن الكريم اليوم، عبر تحرير كليّاته ومنطلقاته من أسر طال أمده، يثير تخوفا لدى العديد من المرجعيّات التقليديّة الحريصة على استمرار الواقع الساكن و"الآمن " ويثير امتعاضا في أوساط أولئك ..."[19].

فعندما انطلقت رسالة الهدى ودين الحق بنداءات الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة، كان الإنسان الأول الذي اعتنق هذا الدين، وآزره ونصره امرأة هي : خديجة بنت خويلد، " بل لعلنا لا نغالي إذا قلنا إن تصديق زوج الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (68-3 ق.هـ/556-630 م) بهذا الدين الجديد، وبصدق رسوله قد سبق وضوح الأمر حول حقيقة ذلك الوحي الذي فاجأ النبي في غار حراء عندما بلغ سن الأربعين"[20]، وكذلك عندما تعرض المسلمون الأوائل للعذاب والمضايقة والتشريد والقتل، قدمت النساء أولى ضحايا هذا التعذيب: الشهيدة سمية أم آل ياسر المثال المجلجل في هذا المضمار.(انظر نساء العصر النبوي، عائشة زين العابدين).

وبما أن الرحلة نحو ماضينا الذي جاء بعد تلك الفترة ليست مريحة في جانب المرأة حيث يقدم إلينا الكم الكبير من الفقه والتاريخ المرأة على أنها إحبولة الشيطان وأنها نموذج للتبعية والمكر والخنوع، أصبح لزاما علينا قراءة ذلك الكم الكبير من الموروث وغربلته لكي نخلص مناهجنا من ثقل أدران التخلف، وفي هذا السياق تقول فاطمة المرنيسي ,المتخصصة في التاريخ الإسلامي: "ليس الرحلة نحو ماضينا وسيلة متعة وتعلم فحسب، ولكنها تعطينا أفكارا ثمينة بشأن طريقة العيش بسعادة حين نكون نساء مسلمات وعربيات، وهي خصائص ثلاث تقدم إلينا كمثلث شيطاني، وهوة للخضوع ونكران للذات، تتلاشى في ظلماتها إرادتنا "[21].

ولكي ينفتح الفهم أكثر حول القضايا الاجتماعية والسياسية ينبغي الحد من الانغلاق في معالجة القضايا الاجتماعية والثقافية بل لا بد من العودة للوحي، وهذا ما استنتجته الباحثة شيماء بهاء الدين من قراءتها لأعمال منى أبوالفضل حين قالت: "تؤكد منى على أن عملية إعادة البناء الجذري للنظرية الاجتماعية تستدعي تجاوز الدائرة المغلقة للوضعية وثقافتها، مما يعني اللجوء إلى أنماط معرفية بديلة مثل نمط الثقافة الوسط، حيث إن الحيوية الحضارية عندما تصدر عن النموذج الثقافي الوسطي غالبًا ما تكون آثارها مناسبة للكل المجتمعي، وذلك إنما يأتي في ظل المرجعية الراسخة التي يقدمها الوحي"[22].

فكيف إذا استطاعت هذه المجهودات في خلق رؤية متوازنة تواجه الخطاب الإرهابي؟ وهل أسهمت المؤسسات ذات الصلة في إزاحة الستار ؟ وكيف تم ذلك؟!

## الفصل الثاني

## دور المؤسسة الدينية والجامعية في النهوض بمشروع المرأة العربية

بعد استعراضنا للظروف التاريخية التي مر بها مشروع تحرر المرأة العربية،مع ذكر الانكسارات التي عرفها هذا المشروع لأسباب ذكرناها، مقدمين حلولا بديلة تقتضي مراجعة المنهج التربوي الديني أو ما يمكن تسميته بالفقه البديل الذي يحافظ على جوهر الدين الإسلامي متصديا للخطاب المضاد المتطرف المتربص بأي نبتة لتقدم الشعوب العربية وتنميتها. فبعد التركيز على الجانب التربوي ومناقشة تحليل الخطاب الديني من منظور عصري مقدمين في ذلك ما ذهب إليه فقهاء ومفكرون وباحثون، أصبح لزاما علينا إدراج هيئات أخرى أسهمت في عملية النهوض بهذا المشروع الذي يتطلب جهودا مكثفة تلعب على جبهتين: إحداهما تصحيح المنظومة الفقهية من داخل بنيتها التعليمية، والثانية قوة التصدي للخطاب المتطرف الذي تغذيه حركات إرهابية متشددة. ولن نحصل على النجاح المنشود إلا إذا أشركنا المؤسسات التي بإمكانها الدخول في معركة التغيير والإصلاح ومواجهة الإرهاب وإنتاج خطاب مضاد للتطرف بشقيه المادي والمعنوي، ونعتبر من أهم هذه المؤسسات الدعامات التالية:

### المبحث الأول: المؤسسة الدينية والتعليمية

#### المطلب الأول: المسجد

لاشك أن المجتمع العربي قد ظل مرتبطا بالمسجد كمرجعية دينية أساسية، وبما أن المقام هنا لا يسمح بذكر تاريخية دور المسجد في التاريخ السياسي والاجتماعي للدولة الإسلامية منذ العهد الراشدي،حيث تكفي الإشارة إلى ذلك بقيمة الفتاوى التي يصدرها إمام المسجد في عقلية الإنسان العربي حتى يومنا هذا، وبما أن غالبية الدول العربية في وقتها الراهن قد أصدرت قوانين تضبط المساجد وتقنن وظائفهم وتوحد الخطب، وأصبح إمام المسجد موظفا حكوميا يتقاضى راتبا من خزينة الدولة المأخوذ من الضريبة على المواطنين، انطلاقا من هذا صار المسجد مؤسسة رسمية للدولة، الشيء الذي يوجب على الحكومات العربية إصدار مراسيم تلزم الأئمة بتجديد الخطاب الديني في شأن المرأة والتخفيف من وطأة الخطاب المتشدد تجاهها، وهذا لن يتم إلا إذا قامت كل القطاعات الوصية في الدول العربية على المساجد بدورات تكوينية وعقد ورشات علمية جادة لأئمة المساجد وتعميم وتطوير وتحديث خطب الجمعة وجعلها تعيش عصرها بفقه مستنير، تصديا للعنف بشكل عام وعنف المرأة على وجه الخصوص.

### المطلب الثاني: الجامعات

ستظل الجامعات العلمية والمعاهد الدينية أهم قلاع التغيير لدى الشعوب مهما كانت قوة الخطاب المضاد لها، لكن ذلك لن يتأتى إلا بتجديد المناهج الأكاديمية والعلوم العقلية مع إدخال عنصر النقد الثقافي وفق رؤيته التجديدية الواعية في المنظومة التعليمية والأكاديمية منها على وجه الخصوص، وتطوير آليته في العلوم الإنسانية وعدم فصلها عن العلوم الدينية في بعض اتجاهاتها، فالثقافة العربية ثقافة دينية تمت السيطرة فيها للعلوم الفقهية منذ مرحلة التدوين، وتشكل ملامح الثقافة العربية، كما ذهب الجابري إلى الجزم بذلك (انظر بنية العقل العربي لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان).

لن تستطيع الجامعات الأكاديمية طرح خطاب قوي ومؤثر في مواجهة التطرف تجاه المرأة إلا إذا تمت الشراكة بين حكومات ومنظمات من جهة ومؤسسات التعليم العالي من جهة ثانية في وضع استراتيجية تربوية لوضع دراسات حول المرأة وتوضيح رؤية الفقه المستنير نحو تحرر المرأة العربية ومشاركتها في تقدم وتنمية بلدانها التي تعيش تحت رحمة تنامي التدين الشعبي الذي كثيرا ما تكون النساء أولى الضحايا.

## المبحث الثاني: الإعلام والثقافة

### المطلب الأول: وسائل الإعلام

إن الدور الكبير الذي تقوم به وسائل الإعلام العربية في إنتاج الخطاب السياسي والمذهبي -أحيانا- لو كان معقلنا وموجها للقضايا الكبرى كالنهوض بالأمة ومعالجة إشكالاتها العالقة كمحاربة الإرهاب وكشف عيوبه وقضية المرأة والتوعية حول ضرورة مشاركتها، لتخلصت الأمة العربية من كثير من مشاكلها وانكساراتها، لكن ولكي لا نكون متشائمين جدا، قد نحسب للإعلام المقروء والمرئي والمسموع دوره الكبير في توعية الشعوب العربية رغم أنه أصبح مستغلا أيضا وموجها من طرف أصحاب الفكر الرجعي وترسيخ دونية المرأة وخنوعها باسم الدين، وبهذا يجب على الخيرين تنقية وسائل الإعلام من ترويج ثقافة الانحطاط وإعادة إنتاجها.

## المطلب الثاني: النخب الثقافية

قد يكون من لازم التذكير بالقيمة الكبيرة والمهمة التي نضعها هنا على عاتق النخبة العلمية والثقافية في وطننا العربي الكبير تلك النخبة التي بإمكانها إنتاج المعرفة الضرورية لتنقية الشعوب من أدران التخلف والظلامية، لكن كيف يتم لهم ذلك؟!، هنا ولكي نقدم مقترحا عمليا نقول بأنه يجب على النخب الثقافية الإخلاص لقضية المرأة انطلاقا من الأمانة العلمية وإحساسا بروح المسئولية تجاه الأمة والوطن اللذين يعيشان اليوم أصعب المراحل من التمزق وطغيان المذهبية وانتشار الفكر المتطرف، وهو ما يعني للنخب الثقافية حتمية النزول ميدانيا للتصدي للخطاب المتطرف وخلق خطاب تنويري بديل قادر على المواجهة.

## المطلب الثالث:المجتمع المدني

قد يذهب البعض بعيدا حين يعتبر أن ما تحقق للمرأة اليوم على الصعيد السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي مرده الجهود التي قامت بها المنظمات المدنية والهيئات الحقوقية، وقد نتفق مع القائلين بهذا القول، لكننا نشدد على ضرورة المواصلة سعيا منا لتحميل الجميع مسئولية النهوض بمشروع تحرير المرأة.

هكذا يتوجب على هيئات المجتمع المدني دمج خطة مواجهة خطاب التطرف والإرهاب وكذلك التحسيس بخطورة نشر الخطاب الإرهابي.

وفي ختام هذا المبحث ينبغي التنويه ببعض التجارب التي تجسدت على أرض الواقع في بعض البلدان العربية، والتي يمكن تصنيفها بالناجحة، ويمكن أن نختار منها تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية كنموذج خاص في نجاح الاستراتيجيات المتبعة في إشراك المرأة في صنع القرار "الكوتا"،وهذا ما يجعلنا نشير إلى خصوصية المجتمع الموريتاني الذي ظلت المرأة فيه تتمتع بشيء من الحرية قد أهل المجتمع الموريتاني الحديث لقبول مشاركتها السياسية المعتبرة.

إن الحديث عن التجربة السياسية للمرأة الموريتانية تستدعي العودة للجذور التاريخية التي صاغت شخصية نساء البلد منذ فترة يرجعها المؤرخون إلى ما قبل دخول الإسلام للمنطقة، حيث أجمعوا تاريخيا على هيمنة العنصر الصنهاجي على منطقة الصحراء الكبرى، وكان ذلك في القرون التي سبقت دخول الإسلام للمنطقة, وتؤكد الدراسات الأنتربولوجية الحالية المكانة التي تبوأتها المرأة الصنهاجية والأمازيغية في منطقة الغرب الإسلامي عبر العصور التاريخية، إذ كانت تتمتع بحرية واسعة وتحظى بمكانة مشرّفة تليق بها. "ومما يؤكد ذلك أن الأسرة الأمازيغية هي أسرة أميمية. فكلمة "تمغارت" تعني الزعيمة ومذكرها "أمغار" الذي يعني الزعيم، وإلى المرأة ينتسب الأبناء"[23].

وانطلاقا من هذه الخصوصية تحقق للمرأة الموريتانية ما يلي:

فبعد انتخاب الرئيس الحالي في صيف 2009، قام السيد الرئيس محمد ولد عبدالعزيز بتعيين أول وزيرة للخارجية كخطوة جادة في تغيير الصورة النمطية للمرأة، وقد كانت هذه الخطوة صادمة لبعض أعداء إشراك النساء في المناصب السياسية والسيادية، ورغم ذلك سارت السفينة بسلام لا يكدره صياح المعارضين.

وفي خطوة موالية وصل عدد الوزيرات لست نساء , وهو ما يقارب عدد النساء الوزيرات في كل فترة من عمر الدولة الموريتانية، وفي سنة 2010 خصصت منح دراسية خاصة بالطالبات في الخارج، وفي سنة 2011 نتج عن الحوار السياسي حزمة من الإصلاحات كان من ضمنها إلزام كل حزب سياسي بإنشاء لائحة وطنية خاصة بالنساء لكي يتسنى للمرأة الحصول على نسبة أكبر في التمثيل البرلماني وهو ما تم بالفعل.

وفي نفس السنة ونتيجة للحوار نفسه تمت المصادقة على تخصيص مسابقة خاصة بالنساء تلج من خلالها 50 سيدة حاملة شهادة جامعية للوظيفة في مختلف الوزارات مثل الدبلوماسية والإدارة والصحافة وحتى سلك القضاء.

وفي مارس سنة 2012 ارتفع منسوب الاهتمام بالمرأة الموريتانية في زمن التحول والإصلاح ليصل المشروع في سيره للقلعة العلمية الأكاديمية لتكتتب ثماني نساء في التعليم العالي ما بين جامعة نواكشوط وجامعة العيون للعلوم الإسلامية.

وما بين نهاية 2013 ومنتصف 2014 تم اكتتاب عشر نساء في التعليم العالي موزعات على مختلف مؤسسات التعليم العالي وفي مختلف التخصصات.

وفي الإدارة ارتفعت نسبة النساء 2008 من (04%) إلى ما يقارب (10%) 2014، وفي سنة 2016 وصل عدد الوزيرات في مجلس الوزراء تسع نساء، وكذلك ما تمثله المرأة الموريتانية من حضور في جميع الأسلاك العسكرية والأمنية وبمختلف الرتب.

لقد نتج عن هذه الإصلاحات التي تحققت على أرض الواقع للمرأة الموريتانية ولوج الفتيات للجامعات وتقدّمهن في مجالات علمية كانت من قبل أماكن خاص للرجال، وقد حققت الفتاة الموريتانية هذه السنة أكبر معدل في النجاح بتفوق على الرجال في مسابقة دخول التعليم العالي حيث تربعت ست فتيات على رءوس لوائح المترشحين كسابقة من نوعها.

لكن هذا لا يعني البتة أن الخطاب الرجعي والثقافة الاقصائية المنهجة قد اختفيا، إذ مازالت خلاياهما تنشط في المساجد والمعاهد ووسائل الإعلام.

## الخاتمة

سننتهي هنا إلى خاتمة بأهم الأفكار التي استقينا من هذا العرض،الذي انطلقنا فيه من السرد التاريخي للظروف التي مرت بها المرأة العربية عبر تاريخها، مستخلصين أنجع الحلول التي تمكن المجتمع العربي من مواكبة العصر وما يتطلبه من إدراك لواقع امرأة العصر.

بعد ما جلنا في تراثنا الديني الذي اختلط بديانات أخرى، في محاولة متواضعة لسبر أغوار بعض الإشكالات التي جسدتها ظروف سياسية وأخرى اجتماعية شكلت أزمة ثقافية وخللا بنيويا أصاب هيكلة المعارف الدينية فانعكس الأمر سلبا على المرأة العربية التي دخلت في حلقة مفرغة من التهميش والتجهيل و...، وخلال استعراضنا للقضايا داخل الورقة أصبح لزاما علينا تلخيص أهم الاستنتاجات التي يمكن لها أن تكون محصلة لمجمل هذه الجولة البحثية المحدودة:

## النتائج

* أن سبب تخلف المجتمع العربي كان نتيجة لهيمنة عنصر المثاقفة الذي نتج عن اتساع الحضارة العربية.
* غياب العلوم العقلية عن المناهج التربوية كانت سببا مباشرا في جمود العلوم والمعارف التي أدت إلى الإسهام الكبير في خلق جو يلائم التطرف ببعديه المادي والمعنوي الموجه ضد المجتمع عامة والنساء خاصة.
* إحياء ثقافة المجتمع العربي الجاهلي نحو المرأة.
* غياب المرأة عن عملية الإنتاج المعرفي.

وقد اعتبر جل الباحثين أن ثقافة حوض البحر الأبيض المتوسط كانت تحمل إقصاء للمرأة، الشيء الذي يتجلى لنا بوضوح في تأثر العرب بما هو سائد هناك،وبما أننا لم ندعُ للقطيعة مع تراثنا ومخزوننا الثقافي البتة إلا أننا نبهنا -كما نبه أساتذة لنا من قبل- إلى ضرورة غربلة التجارب البشرية، التي استعبدت الأنثى وخلقت شرخا بين الأصل والاستعمال.

## التوصيات

لقد حاولنا الإسهام في تقديم حلول للحد من سطوة التفاسير التراثية الجاثمة على منظومتنا من جهة ,مع إمكانية طرح خطاب تنويري يتصدى للغلو والتطرف، وذلك بمنطق علمي يُدرج كخطاب قوي وصارم على المؤسسات الدينية والنخب الثقافية وهيئات المجتمع المدني، بتكثيف الجهود من أجل ترسيخه لانتشال المجتمع العربي من هيمنة الفكر الظلامي،الذي يكرس تغييب أهم الطاقات فيه، وقد اتضح أن حركية ومفعول الفقه المستنير في عملية تبلور داخل العقلية العربية التي ظلت محصنة بفعل سيادة سرديات تراثية عشائرية تتحكم في ذهنية تدين المجتمع مازالت حتى الآن محدودة التأثير على مجتمعنا العربي نظرا للأسباب ذكرناها.

تتمثل تلك الحلول التي تمثل توصيات فيما يلي:

*ضرورة خلق منبر علمي خاص بالبحوث المهتمة بقضية المرأة توضيحا للموقف المعتدل للإسلام الحق من مشاركتها، ويمكن جعل هذا المنبر سنوياً يعقد ندوات علمية في مداومة بين العواصم العربية يشارك فيه باحثات مقتدرات متشبثات بقضيتهن، وكذلك فقهاء مستنيرون ويقدم بحوثاً ذات قيمة أكاديمية تنشر في كتب ومجلات تدرج تلك في المناهج التعليمية الجامعية.

* تبني الجامعة العربية مشروع فرض على الدول الأعضاء إدراج مواد علمية وكتب متخصصة في التدريس الأكاديمي.

* دعم الحكومات العربية البرامج التليفزيونية المتخصصة في جانب الفقه المستنير الذي يعالج قضية المرأة.

* تخصيص مبالغ مالية تقدمها كل حكومة عضو في الجامعة العربية للبحوث العلمية الموجهة لمحاربة العنف الفقهي ضد المرأة.

* تفعيل المشاريع التشجيعية المخصصة للمرأة المناضلة ذات الطرح العلمي القوي المتصدي للعنف الثقافي.

* تشجيع الصالونات الأدبية والفكرية التي تناقش قضية المرأة العربية وتعالج إشكالاتها.

## قائمة المصادر والمراجع

(1) محمد عمارة، شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام،ط نهضة مصر للطباعة، الطبعة الأولى مارس 2008،ص 13

(2) محمد شحرور، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي -فقه المرأة- ط1، مطبعة الأهالي للنشر، سوريا دمشق، 2000، ص22.

(3) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص50.

(4) محمد عمار مرجع سبق ذكره، ص15-14. للاطلاع أكثر على هذا الموضوع تنبغي العودة لكتب الفقهاء المستنيرين: محمد الغزالي (ت1996م) الذي ألف كتابا بعنوان (المرأة في الإسلام) ومحمود شلتوت (ت1963م) وقد ألف كتابا بعنوان: (القرآن والمرأة) ومحمد بالتاجي (ت 2004م) ألف كتابا بعنوان:× مكانة المرأة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة× ومحمد عمارة الذي ألف :× شبهات وإجابات حول مكانة المرأة ÷ وغيرهم.

(5) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره ص 95.

(6) شيماء بهاء الدين، مقال :قراءة في العطاء المعرفي للأستاذة الدكتورة منى أبو الفضل منشور في العدد 135 مجلة المسلم المعاصر الثلاثاء, 02 آذار/مارس 2010 )

(7) المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80 هـ- 131 هـ) في البصرة (في أواخر العصر الأموي)، وقد ازدهرت في العصر العباسي.اعتمدت المعتزلة على العقل في تأسيس عقائدهم وقدموه على النقل، وقالوا بأنّ العقل والفطرة السليمة قادران على تمييز الحلال من الحرام بشكل تلقائي. انظر أبو الفتح الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص: 57. كذلك أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلامية.

(8) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص60.

(9) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص198.

(10) محمد أبو الطّاهر، الخطاب الفقهي الإسلامي: بين لاهوتية التجديد وضرورة التفكيك، نشر هذا المقال في موقع سوداني، بتاريخ 25، 09. 2014.

(11) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص201.

(12) محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص201.

(13) أزراج عمر، مجلة العربي، العدد: 10162 بتاريخ :22. 01 ،2016 ،ص:15.

(14) نصر حامد أبو زيد، دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، ط الثالثة 2004، المركز الثقافي العربي،ص:38.

(15) ليلى عبدالوهاب، إزدواجية الفكر وتأثيره في الوعي عند المرأة العربية ،الحوار المتمدن-العدد: 898 - 2004 / 7 / 18 - 08:21 .المحور: حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في جميع المجالات.

(16) جمانة طه، المرأة العربية في منظور الدين والواقع -دراسة مقارنة- ط منشورات اتحاد أدباء العرب، دمشق 2004، ص17.

(17) وفاء توفيق، باحثة في الفكر الإسلامي - المغرب، مقال: تجديد النظر في قضايا المرأة المسلمة من خلال نظرية المنهاج النبوي نشر بتاريخ: حزيران 2013: وكالة أخبار المرأة.

(18) محمد عمارة، مرجع سابق، ص19.

(19) مهنا فريال، إسلام أم مِلك يمين، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر - بيروت، 2002، ص: 10

(20) محمد عمارة سبق ذكره، ص17.

(21) فاطمة المرنيسي، سلطانات منسيات، ترجمة فاطمة أرزويل، نشر المركز الثقافي، الدار البيضاء المغرب 2006، ص :176.

(22) شيماء، سبق ذكره، نفس المجلة السابقة.

(23) تربة بوباي عمار،المرأة في زمن التحول (قراءة في التاريخ السياسي والثقافي للمرأة في الغرب الإسلامي خلال عصري الوسيط والحديث)، مجلة الموكب عليمة فصلية. تصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، بموريتانيا العدد: 52 مارس 2016.

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس، الكوربة، مصر الجديدة، القاهرة
جمهورية مصر العربية
25 Ramses St., Korba, Heliopolis, Cairo, Egypt
Tel.: (+202)24183301/101
Fax: (+202)24183110
@: info@arabwomenorg.net
**www.arabwomenorg.org**